التعليم وتحديات العصر

بقلم:
د. خالد راشد الخيارين
كلية الهندسة - جامعة قطر

من الواضح ان البشرية تقترب بعجلة متسارعة نحو مرحلة جديدة لم يشهدها التاريخ الانساني من قبل، فخلال العشر السنوات الماضية شهدنا ثورة عارمة في علوم الكمبيوتر وانظمة الاتصالات والمعلومات، مما سيكون له بالغ الاثر في التراكم المعرفي الهائل لكافة المعارف والعلوم وتطبيقاتها التقنية في نواح الحياة المختلفة، وليس من قبل الصدفة ان يشهد العالم خلال العقد ذاته، احداثا هيكلية بالغة الاهمية، من انهيار للشيوعية (احد قطبي التوازن الاستراتيجي العالمي) وافلاس انظمتها في التنمية، وتفوقا للنموذج الرأسمالي ليقود العالم منفردا بمزيد من التنسيق والتوحد والتخطيط للمستقبل، وفي الوقت نفسه شهدت مجتمعاتنا الاسلامية عموما كوارث وانهيارات فادحة ولم تستوعب الدروس الموجعة وما أكثرها. حقا اننا نعيش في عالم متغير يعاد تشكيله وتوزيع ادواره بسرعة رهيبة لا أرى فيه دورا للمجتمعات الساكنة والمتخلفة عن ركب الحضارة سوى التفرج والاستهلاك والحسرة. انها فعلا ارهاصات صدمة المستقبل القادمة مع التفجر المعرفي الرهيب كما توقعها وأسماها كاتب المستقبل (الفن توفلر). نحن إذن أفرادا وجماعات امام مهمات مضاعفة لبناء نموذج متقدم يستطيع ان يصمد في وجه رياح التغير العاتية ويستوعب تطورات العصر الجديد. ولذا فان المخططين الاستراتيجيين في البلدان الاسلامية عموما والعربية على وجه الخصوص امام تحديات حقيقية وتساؤلات ضميمية ياتي في مقدمتها مدى قدرة انظمة التربية والتعليم في مستوياتها المختلفة على مواكبة هذه التطورات المذهلة والمفاجئة لتقليل تاثير الفجوة العلمية المتفاقمة والتبعية التكنولوجية المريعة او على اقل تقدير المحافظة على مستواها الراهن. وهو تساؤل مشروع تتعدى الاجابة عليه قدرات باحث واحد. وفي تصوري ان السنوات القليلة القادمة ستكون حاسمة في عمر الزمن، فاما ان نتدارك الموقف واما ان نكون في نهاية القافلة والى الابد. كان هذا على المستوى العام، اما اذا اردنا تركيز الضوء قليلا على دائرة مجتمعنا المحلي الصغير، فيمكن لنا ان نتوقف عند مسيرة التعليم وما انتجته لنرى مدى تقاربها مع خيارات التنمية الوطنية ومدى قدرتها مع التعامل مع التطورات العلمية المستجدة، هدفنا في ذلك فتح الحوار حول هموم التعليم وقضاياه في هذا الوطن. من المعلوم ان الدولة قد اولت قطاع التعليم اهتماما كبيرا من خلال سياسة مجانية التعليم للمواطن والوافد لمواكبة حاجات التنمية وتحققت من خلال هذا الاستثمار انجازات ملموسة على ارض الواقع من بنية اساسية للنظام التعليم واعداد كبيرة من الخريجين الموجودين في ميادين العمل المختلفة، واليوم تاخذ خيارات التنمية المحلية على الصعيد الاقتصادي اتجاه الاستثمار في طاقة الغاز ذات التقنية العالية ورأس المال الضخم، في ظروف عالمية متغيرة، مما يستوجب علينا اعادة التفكير في مسائل التعليم لنضعها في مسارات جديدة تواكب هذه المتغيرات.

فإذا كانت أهداف المرحلة السابقة لنظام التعليم قد تحققت بوجود الكوادر الكمية المواطنة، فان شعار المرحلة القادمة هو نوعية التعليم وربط محتواه بحاجات سوق العمل وتفاعله مع التقنيات والتطورات العلمية المتجددة. ومن هنا يمكن ان نرصد عدة ظواهر بارزة اصبحت ملازمة للعملية التعليمية كانتاج طبيعي لأولويات المرحلة السابقة، ويمكن لها ان استمرت ان تتفاقم وتتحول بمرور الزمن الى معوقات حقيقية لمسيرة التعليم والتنمية معا وتجعل من حلها في المستقبل باهظ التكاليف، ومن الاستثمار في التعليم من غير مردوده الحقيقي.

الظاهرة الأولى:

انخفاض مستوى التعليم في مراحله المختلفة ويمكن لي شخصيا ان ارصده بين طلاب جيلنا السابق وطلاب الاجيال الحاضرة، وهو حقيقة مؤشر خطير يعني اننا لانحصل على المستوى الادنى للمهارات والمعارف المطلوبة مقابل الاستثمارات الضخمة التي توظف في قطاع التعليم. ومع اعترافي بداية بصعوبة قياس مثل هذا المؤشر بشكل علمي دقيق، الا انه من الممكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاحصائية في هذه المسالة على افتراض ان الخريج لأي مرحلة دراسية هو منتج العملية التعليمية والتربوية للمراحل السابقة وبالتالي يمكن النظر الى خريجي الجامعة آخر المراحل الدراسية في الدولة على انهم منتج ومحصلة العملية التعليمية بأكملها وعلى هذا الاساس يمكن ان ننظر الى معدلات مجموع خريجي الجامعة من القطريين في نهاية السنة الدراسية ٩٣/٩٢ (ربيع ١٩٩٣) والبالغ عددهم (٤٠٤) من الجنسين كمؤشر نوعي التي جاءت معدلاتهم على شكل النسب المئوية التالية: (٣٪ امتياز، ٩٪ جيد جدا، ٤٥٪ جيد، ٤٣٪ مقبول) ولنا هنا بعض الملاحظات على اعتبار ان هذه الدفعة هي عينة من المجموع الكلي لخريجي الجامعة وممثلة لجميع الكليات:

١ - ان منحنى معدلات الخريجين في حالتنا هذه يميل في غالبيته الى مستوى معدل الجيد والمقبول وهو مؤشر ليس ايجابيا، وقد يكون تفسير ذلك ان مخرجات التعليم الثانوي هي في الاساس في غالبيتها متدنية.

٢ - ان المعدل التراكمي الكلي للنجاح في الجامعة هو (٢/٥) أي نسبة ٤٠٪ وهو ادنى من معدل النجاح المعروف عالميا في الجامعات الاخرى (٢/٤) على الاقل اي نسبة ٥٠٪ او اكثر، ومعنى ذلك ان تطبيق نسبة الـ ٥٠٪ يعني ان اعدادا من هؤلاء الخريجين ستنزل من معدلاتها الى معدلات اقل، أي ستزيد اعداد المستويات الدنيا وربما تنزل اعداد اخرى الى مستوى الرسوب.

٣ - ان الحكم على مستوى الخريج عادة ما يتم على المعدل العام للغالبية من الخريجين وهو في حالتنا ما بين الجيد والمقبول وليس للفئة القليلة المتميزة في درجة الجيد جدا ومافوق.

٤ - ان المستوى النوعي للطالب هو مسالة نسبية تعتمد على عوامل عديدة منها مستوى المنافسة بين جامعة واخرى ومن مجتمع لآخر. وقد يكون مناسبا ان استحضر هنا ماقاله لي احد الاساتذة في الولايات المتحدة من ان ابنته كانت دائما الاولى على صفها في المدارس الامريكية، ولكنها جاءت متوسطة المستوى عندما ذهبت الى بلدهم الاصلي تايوان، وربما يفسر هذا المستوى الرفيع للتعليم في تايوان، النهوض الصناعي الذي نسمع عنه في دول شرق آسيا.

والمعلوم ان قطاع التعليم الخاص عادة ما يتميز عن التعليم الحكومي في خاصية النوع والكفاءة والتفوق الا ان الملاحظ ان اتجاه التعليم الاهلي ليسير في هذا الاتجاه بل يغلب عليه الطابع التجاري بشكل عام ويسير في كنف التعليم العام بما له وما عليه.

وفي حقيقة الامر وحتى نكون منصفين فان هذه الظاهرة ليست من نتاج النظام التعليمي وحده، وانما يتعدى الامر الى المناخ الاجتماعي العام الذي انتج هذه الظاهرة، فالمشاهد انخفاض مستوى طموح الدارسين في المراحل التعليمية المختلفة واختزال هدف التعليم الى الحصول على ورقة الشهادة باي طريقة وباي مستوى، وغياب الوازع الاخلاقي بانتشار ظاهرة الغش واستفحال الاتكالية وتفشي الدروس الخصوصية ساعد على ذلك غياب الحوافز والرعاية الخاصة للمتفوقين والنابغين من الخريجين او الطلاب.

الظاهرة الثانية:

اختلال التوافق بين نوعية مخرجات التعليم والحاجة في سوق العمل بشكل حاد فالملاحظ ان هناك تشبعا لحد الفائض في العديد من التخصصات الادبية في الوقت الذي تشح فيه العمالة الفنية والعلمية لدرجة الندرة في التخصصات العلمية والتقنية. ويكفي لنا ان نقيس طلب السوق على العمالة العلمية المتخصصة اذا علمنا ان نسبة القطريين العاملين في قطاع واحد وهو قطاع النفط والغاز لاتتجاوز ٤٠٪ كما ان العدد المتاح من التخصصات الفنية لايتجاوز ثلث الاحتياجات في هذا القطاع وحده (انظر مقابلة الشرق مع مدير ادارة الموارد البشرية بالمؤسسة العامة للبترول بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩٣) هذا في الوقت الذي تقوم الدولة ببناء مشاريع الغاز العملاقة التي تحتاج مئات المهندسين والفنيين المتخصصين. وفي جانب مخرجات التعليم، تقول الاحصائيات للطلاب القطريين من الجنسين في الجامعة للفصل الدراسي ربيع ١٩٩٢، ان نسبة الدارسين في الكليات الادبية تصل الى ٧٧٪ اي ان الجامعة تخرج من كل اربعة خريجين خريجا واحدا في التخصصات العلمية، وهي اساسا استمرار لنفس التوجه من التعليم الثانوي العام. وقد يكون من الانسب هنا التوقف عند توجه وزارة التربية والتعليم والخاص بتنويع التعليم الثانوي والذي يقضي بتشعيب الفرع العلمي الى فرعين، وهو توجه في نظري انه لايناسب مجتمعات الندرة السكانية كما هو حالنا لأنه يؤثر سلبا على مسالة اعداد الطلاب، وفي الوقت الذي نحتاج الى التقريب بين التخصصات لزيادة الاعداد. ان لهذا الانفصام الواضح بين ما ندرسه وبين مانحتاجه اسباب عديدة منها انخفاض الحوافز للتخصصات الفنية والعلمية وضمان الوظيفة الحكومية بغض النظر عن الحاجة وسهولة التخصص الادبي. يضاف الى ذلك القناعات التربوية الخاطئة لدى البعض بان التعليم من أجل التعليم في بلد سوق العمل بدلا من ان تكون حاجات التنمية هي التي تفرض على التعليم ماتريده، وفي اعتقادي ان اهم مقاييس نجاح النظام التعليمي في بلدنا هو قدرته على احتلال نسبة عمالة مواطنة وكفئة في سوق العمل بنسبة متزايدة كل عام في القطاعات المختلفة، وهذا واحد من التحديات لنظام التعليم.

الظاهرة الثالثة:

ان مخرجات التعليم الجامعي معظمه من الاناث، فالاحصائيات تقول ان النسبة بين الاناث والذكور من الخريجين القطريين في حدود (١:٣) وهذا يعني أن كل خريج يقابله ثلاث خريجات. ان هذه الظاهرة لها مدلولات هامة منها ان استثمارات التعليم الجامعي توظف في غالبيتها في تعليم القطاع النسائي، في الوقت الذي نرى ان سوق العمالة النسائية محدود في قطاعات معينة هي اساسا في طور التشبع، ان استمرار توظيف الخريجات في اماكن متشبعة وفي قطاع محدد، يعني ان يمارسن اعمالا هامشية بعيدة عن تخصصاتهن، وهذا هو الاهدار بعينه لامكانيات وظفت في التعليم اولا وفي التوظيف لاحقا. وقد يكمن الحل في التفكير في فتح قطاعات اخرى غير تقليدية بحيث تراعي المقاييس الشرعية والاعراف الاجتماعية، كأن تقام دوائر نسائية معزولة تساعد الدوائر الرجالية باستخدام اجهزة الاتصالات الحديثة.

الظاهرة الرابعة:

مسالة استخدام وتعليم التقنية الحديثة وبالتحديد تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات، وهي قضية تستحق ان تكون على قائمة اولوياتنا لسببين: الأول - ان مجتمعات الندرة السكانية يمكن ان تعوض العدد بالنوعية بالاعتماد على التقنية المتقدمة والثاني - الثورة المعرفية في هذه التقنية، مما يجعلنا في سباق مع الزمن لاكتساب وتوظيف هذه التكنولوجيا. اذن نحن أمام مهمة ملحة في أنظمتنا التعليمية للتعامل الجاد مع هذه المسالة، ففي مجال التعليم يمكن لنا ان نستعين بمؤشر واحد من دولة متقدمة، فالطالب الجامعي في الولايات المتحدة على سبيل المثال يقضي في المتوسط (٢٥) ساعة اسبوعيا امام جهاز الكمبيوتر كما ذكر احد الاساتذة الذين زاروا كلية الهندسة ضمن فريق اليونسكو الاخير. ولست متقينا كم من الوقت يقضيه طلابنا في التعامل مع هذه التقنية الحديثة، اما في مجال الاستخدام فما زلنا متخلفين في نواح عديدة.

واخيرا تبقى نقطتان لابد من استذكارهما:

١ - ان مهمة هذه المقالة تشخيصية، تهدف الى تركيز الضوء على بعض الظواهر التعليمية المعروفة بهدف ان نتفاكر جميعا في وضع الحلول لتكون على سلم الأولويات لوضع التعليم في الطريق الصحيح قبل ان نسرع الخطى لمشاريع طموحة مثل مشاريع الدراسات العليا أو كلية الطب او تنويع التعليم الثانوي.

٢ - قد يتساءل البعض عن جدوى نقل مثل هذه القضايا الى خارج اسوار التخصص المهني وتكمن الاجابة عليه في ان هذه الظواهر تدخل في نطاق القضايا العامة التي تستدعي مشاركة الجميع وتبني آرائهم ومقترحاتهم فاصلاح التعليم وربطه بالتنمية مهمة وطنية تتقاسم فيها المسئولية جميع الاطراف: اصلاح التعليم يدخل ضمن مسئولية الاسرة في التربية والمتابعة وغرس القيم والاخلاق، اصلاح التعليم يدخل ضمن اولويات اجهزة الاعلام والتوعية بالابتعاد عن السطحيات وحفظ الوقت للبرامج الهادفة، اصلاح التعليم بحاجة الى تفعيل المؤسسات التربوية والتعليمية، اصلاح التعليم مسئولية على كل فرد مخلص غيور على مستقبل هذا الوطن ومستقبل ابنائه.